الباب الثالث

أطماع وخلافات وصراعات

كثيراً ما حدثت خلافات بين دول حوض النيل حول نصيب كل منها من الماء وكانت فى كل مرة يتم حل الخلاف خاصة وأن مصر كانت حريصة على علاقاتها بدول الحوض إلا أنه فى الفترة الأخيرة بدأ الصراع خاصة بعد تدخل دول أخرى لا يعنيها إلا اقتناص فرصة الحصول على حصة من المياه بأى شكل كان.

جدل بسبب مياه النيل

تساءل اندرز ياجرسكوج مدير معهد ستوكهولم الدولي للمياه في السويد عن الحكمة من استغلال موارد مائية قيمة في الزراعة في مناطق صحراوية غير ملائمة للزارعة حيث أول الخطط للنهوض بالزراعة فى الدول النامية خاصة فى حوض النيل عن طريق زراعة الصحراء حيث تتبخر المياه سريعا بسبب حرارة الشمس الشديدة.وقال الصحراء ليست أفضل مكان لزراعة الغذاء فمن منظور سياسي ربما يكون هناك مغزى من أجل توفير فرص عمل لعدد أكبر من الناس رغم أنه غير منطقي من منظور المياه.

كما أن نطاق عمليات الاستصلاح قد يؤجج التوترات الاقليمية بشأن ترتيبات اقتسام مياه النيل إذ أن مصر مثلاً تحتاج من أجل تخضير الصحراء لأكثر من حصتها التي حددتها معاهدات دولية.

obeikandl.com

ويهدف مشروع توشكي لاستصلاح أراض صحراوية في جنوب مصر- لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بنحو ٤٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٧ ويحتاج حوالي خمسة مليارات متر مكعب من المياه سنويا.

ويقلق ذلك جيران مصر- من الجنوب وهم غير راضين بالفعل عن ترتيبات اقتسام مياه نهر النيل وينص الاتفاق المبرم بين مصر- والسودان في ١٩٥٩على أن تحصل مصر على ٥ر٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً وهو يزيد عن نصف إجمالي حجم تدفقات المياه في النيل.

ولم تخصص رسميًا حصة من مياه النيل لأثيوبيا حيث منبع النيل الأزرق ولكن هذا البلد الذي يعاني من المجاعات المتكررة يعتمد بشكل مكثف على المياه لتنمية الزراعة وقالت ساندرا بوستل مديرة مشروع سياسة المياه العالمية ومقره الولايات المتحدة سيزيد مشروع توشكي من تعقيد تخصيص مياه نهر النيل لأثيوبيا وغيرها من دول حوض نهر النيل بقدر أكبر من المساواة وتابعت ربما تهيىء مصر الساحة لخطة قد تضر بها في نهاية المطاف إرضاءًا للمواطنين بدل الدول المجاورة لكن خبراء آخرين يلمحون إلى أنه ربما يكون لزامًا على مصر أن تسترضي مواطنيها بدلًا من الالتفات لمخاوف جيرانها فيما يتعلق بسياسة المياه ويضغط التكدس السكاني على البنية التحتية في المدن وتخشى الحكومة أن تستغل جماعات معارضة مثل جماعة الأخوان المسلمين التي تشغل خمس مقاعد البرلمان حالة عدم الرضى.

ويقول مصطفى صالح أستاذ علم البيئة بجامعة الأزهر في القاهرة تشعر الحكومة أنها بحاجة لتخفيف الازدحام بالمناطق المكتظة بالسكان مما يضغط

كثيرًا على الموارد مثل الأراضي الخصبة وتحاول توزيع السكان على مناطق أخرى في البلاد.

الصراع على مياه الشرق الأوسط

تشير معظم الدراسات المتخصصة في مجال المياه الى أن نسبة ما تحصل عليه إسرائيل من المياه، ومن خارج حدود الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ تبلغ ٦٨٪ من اجمالي إستهلاكها للمياه، بينما تحصل الدول العربية من خارج حدودها على ٦٠٪ من إجمالي المياه المستهلكة فيها، وهذا يعني مدى حساسية وأهمية عنصر المياه لكلا الطرفين، فأي طرف يمكن أن يستعمل عنصر المياه كورقة ضغط ومساومة بالنسبة للطرف الآخر.

ومما زاد الأمور سوءاً هو دخول عناصر خارجية في موضوع الصراع على المياه بين إسرائيل والدول العربية، مثل تركيا والتي تريد وبإيعاز من اسرائيل أن تجعل من المياه سلعة تباع وتشترى مثل النفط، والولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد أن تجعل من المياه عنصراً هاماً لاستمرار هيمنتها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وضمن مفهومها الخاص بالعولمة الاقتصادية، فكل الأطراف المختلفة تتسابق مع الزمن لتحقيق أهدافها وجعلها أمراً واقعاً بالنسبة للآخرين.

وإدراكا منا لأهمية موضوع المياه في الصراع في منطقة الشرق الأوسط، نرى من الأهمية استقراء بسيط وموجز لوجهات نظر ومواقف الأطراف المختلفة والمعنية بموضوع المياه وهذا ما تطلب منا التطرق لموقف القانون الدولي تجاه المياه، وموقع ملفات المياه في عمليات التسويات السلمية، وتحديداً

بين الفلسطينيين وإسرائيل والهدف من كل ذلك هو بلورة رؤية شاملة حول مواقف وأهداف الأطراف المختلفة، ومن ثم التوصل للمقترحات والتوصيات العامة التي يمكن الاستفادة منها ومن هنا نطرح سؤالا بسيطا لكل طرف مواقفه وأهدافه تجاه قضايا المياه، إسرائيل، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، فأي طرف سيتمكن من النجاح والثبات على مواقفه والوصول إلى أهدافه؟[1].

مشروع السد العالى وبداية النهاية

كان مشروع السد العالى بالنسبة لمصر أهم وأكبر مشاريعها الضرورية واعتبرته ثورة ٢٣ يوليو فى مقدمة مهامها لتحقيق التنمية الزراعية لتحقيق الرخاء بعد توفير مياه الفيضان التى تلقى دون استعمال فى البحر الأبيض، وبذلك يمكن زيادة الرقعة الزراعية المحدودة بالإضافة إلى تفادى الجفاف وتوليد الطاقة الكهربائية لاستخدامها فى التصنيع وتطوير البلد من وطن زراعى إلى بلد صناعي وقامت الثورة فى السنين الأولى بتكليف الخبراء الألمان بإعداد الدراسات عن المشروع وظهرت من الدراسة مشكلة التمويل لضخامتها ولكن تصميم مصر على بناء السد العالى لما ينتج عنه من فوائد اقتصادية لم يثنها عن محاولة التوصل إلى اتفاق وذلك حفظاً لمصالح الشعب المستقبلة ، فقد كان ذلك أول مشروع بعيد المدى فى مصر.

ولقد اتجهت مصر إلى الولايات المتحدة وانجلترا والبنك الدولى وأقر المشروع خبراء البنك الدولى فى سنة ١٩٥٥، فتقدمت كل من إنجلترا وأمريكا

---

(١)من مقال غازي ابوكشك – المؤسسة الفلسطينية للاعلام.

obeikandl.com

فى خريف ١٩٥٥ بعروض جزئية للمشاركة فى تمويل قروض مشروع بناء السد العالى تبلغ فى جملتها ١٣٠ مليون دولار وأشترطتا لهذه المعونة موافقة البنك الدولى على تقديم قرضه لمصر البالغ ٢٠٠ مليون دولار وسافر الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية فى نوفمبر ١٩٥٥إلى واشنطن ليبدأ المفاوضات مع رئيس البنك الدولى يوجين بلاك ومع ممثلى الحكومة الأمريكية والبريطانية من أجل المساهمة فى تمويل المشروع وواصلت مصر مفاوضاتها مع البنك الدولى مما أدى فى النهاية إلى أن يعلن البنك الدولى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ أنه سيقوم بتمويل مشروع بناء السد العلى مشتركا مع إنجلترا وأمريكا، وأن البنك سيقوم بدفع نصف العملات الصعبة بينما تقوم حكومتا لندن وواشنطن بدفع النصف الآخر وكانت عملية تمويل قروض مشروع بناء السد العالى كلها مشروطة منذ البداية ، فقد صاحب إعلان البنك الدولى مذكرة الغرب – بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبها شروط مجحفة تتناول سيادة مصر كأساس لتنفيذ المشروع ومن الشروط:

- أن تتعهد مصر بعدم إبرام أى اتفاقات مالية أو الحصول على أى قروض دون موافقة البنك الدولى.
- أحقية البنك الدولى فى مراجعة ميزانية مصر –مراجعة ميزانية مصر حتى لا يحدث تضخم.
- أن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالى فقط وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.
- استبعاد الكتلة الشرقية كلية من المشروع وان تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة.

وكان الهدف من كل هذه المحاورات فى الحقيقة، هو إبعاد الروس عن المنطقة، وخاصة بعدما لوحظ أن عبد الناصر يحاول الحصول على السلاح الذى يحتاجه من الروس أو الكتلة الشرقية لكى يتمكن جيش مصر- وقواتها المسلحة من الدفاع عن مصر- وتطوير القوات المسلحة المصرية، وفى نفس الوقت الحصول على التمويل اللازم لبناء السد العالى من الغرب وأمريكا رفضت مصر شروط التمويل لمساسها بسيادتها كان من الطبيعى أن ترفض مصر هذه الشروط لأنها تؤدى إلى سيطرة الغرب على إقتصاد مصر، ثم تنتهى إلى الإطاحة باستقلالها كما حدث لمصر فى عهد الخديو إسماعيل نتيجة لحفر وبناء قناة السويس، وهذا يعنى أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى وهو وضع ترفضه الثورة ورغم ذلك الرفض لم تتخلى مصر- عن هدفها فى ضرورة بناء السدالعالى.

وأدى رفض مصر إلى وصول يوجين بلاك مدير البنك الدولى إلى القاهرة يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦، وأجرى محادثات مع المسؤلين المح يوجين بلاك من طرف خفى خلال المحادثات بإحتمال سحب أمريكا عرضها إذا لم تسارع مصر قبل أول يوليو بالموافقة على الشروط الموضوعة ولكن وأمكن بعد ذلك التمكن من التوصل الى اتفاق مبدئى مع البنك الدولى يوم ١٢ يوليو.

ثم تقدمت مصر بمقترحاتها الى واشنطن وكان مفهوما انها مقبولة ولا ينقصها إلا التوقيع ويعتبر تعمد جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة، بأن يستدعى السفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين الى مكتبه وأبلغه بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى قرار بأن إقتصاد مصر-

لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالى ، ومن ثم قررت حكومة واشنطن سحب عرضها بتقديم المعونة المالية وسلمه كتاباً تعلن فيه الحكومة الأمريكية سحب عرضها وقدره ٥٦ مليون دولار للمشاركة فى تمويل قروض مشروع بناء السد وفى نفس الوقت وزع دالاس على الصحافة نص خطاب الرفض قبل أن يصل رسميا الى الحكومة المصرية ولم يختلف الوضع فى لندن ، إذ أن بريطانيا قد قررت بدورها أن تسحب العرض الذى كانت تقدمه لمصر.

ولم ينقضى اليوم قبل أن يعلن يوجين بلاك مدير البنك الدولى بأن البنك الدولى لا يستطيع أن يقرض مصر مبلغ المائتى مليون دولار لتمويل مشروع بناء السد العالى كما وعد مصر قبل اسبوع ، وذلك بسبب القرارين الأنجلو-أمريكى بهذا أيقنت مصر أن البنك الدولى يخضع للدول الغربية وظهر لمصر أن سحب أمريكا لعرضها هو بداية مؤامرة سياسية محكمة الأطراف.

ورداً على قرار سحب أمريكا لعرضها فى المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى والذى لم يكن مثار مفجأة كبيرة للدوائر السياسية ، بقدر ما أثارته الطريقة والملابسات التى تم بها هذا القرار والأسلوب الذى اتبعته لإبلاغه لمصر فقد كانت هذه صفعة لوجه مصر لم يقبلها جمال عبدالناصر، وأدلى عبدالناصر أكثر من مرة، بأن الكيفية والطريقة المهينة لكرامة مصر التى أخبرت بها عن سحب التمويل وليس سحب العرض فى حد ذاته قد عجلت بخطوة التأميم، فقد كان تأميم شركة قناة السويس يلح على تفكير جمال عبد الناصر منذ بدأ تفكيره فى الثورة وكان التأميم من عبدالناصر رداً على محاولات تقييد يديه فى اختيار الصالح لمصر وشعبها ويرجع لمصر حقوقها المنهوبة على

طول السنين لحوالى قرن كامل ولقد صدر تقرير عن الهيئة الدولية للسدود والشركات الكبري وقيم السد العالي في الصدارة في كافة المشروعات وقال انه تجاوز ما عداه في المشروعات الهندسية المعمارية واختارته الهيئة الدولية كأعظم مشروع هندسي شيد في القرن العشرين عابراً كافة المشروعات العملاقة الأخرى مثل مطار شك لاب كوك في هونج كونج ونفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا.

كما أكد التقرير الدولي أن السد العالي تفوق علي ١٢٢ مشروعاً عملاقاً في العالم لما حققه من فوائد عادت علي الجنس البشري حيث وفر لمصر رصيدها الاستراتيجي في المياه بعد أن كانت مياه النيل فى شهور الفيضانات تذهب سدي في البحر الأبيض عدا خمسة مليارات متر مكعب يتم احتجازها.

كما ترتب علي بناء السد العالي ارتفاع منسوب المياه، وذلك بعد إنشاء بحيرة ناصر لحفظ مياه السد، وهكذا تعرضت النوبة والآثار الموجودة فيها للغرق. لهذا، في ١٩٥٩ أطلقت مصر نداءاً دولياً لإنقاذ آثار النوبة ومن ضمنها معبد أبو سمبل إلي منطقة آخري أكثر أماناً، وبدأت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة تحت إشراف اليونسكو.

استغرقت عملية فك وإعادة تركيب معبد أبو سمبل قرابة ٤ سنوات (١٩٦٤-١٩٦٨)، وتكلفت ما يقرب من ٣٦ مليون دولار أمريكي، وتم إعادة التوطين في منطقة تعلو ٦٥ مترًا عن المنسوب الأصلي الذي كان عليه المعبد، وبمسافة ٢٠٠ متر بعيداً عن شاطئ النيل.

بداية الأزمة

نشبت الأزمة بحوض النيل لثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، التي تتطلع إليها دول المنبع، وتتطلب بناء سدود على البحيرات، وبعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية ربما يدفع المنطقة تدريجيا باتجاه كارثة مائية، حيث اعترضت بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر- النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة، بل هددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٩ م بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من ٣٨٧.٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ م إلى نحو ٦٥٤.٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م. ومن ثم نبه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثاً إلى أن قضية المياه قد تفجر صراعاً في القارة الإفريقية خلال الـ٢٥ عاماً المقبلة.

وتعود جذور الأزمة المائية بين مصر- ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م، حين أصدر الرئيس التنزاني وقتها إعلاناً باسم مبدأ نيريري يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م.

وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبروندي اتفاقية نهر كاجيرا – أحد روافد بحيرة فيكتوريا – عام ١٩٧٧ م، التي تتضمن

عدم الاعـتراف باتفاقيـة ١٩٢٩م، كـذلك أعلنـت أثيوبيـا رفضـها لاتفـاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ م، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا – أحد روافـد النيل الأزرق – بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع قـد يـؤثر عـلى حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٥ مليارات م٣/ سنة.

ولاحتواء الخلافات، أوصى الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل بـأديس أبابا فى سبتمبر ٢٠٠٣ م بآلية جديـدة لحـل النزاعـات وديـاً ، بحيـث تسـاهم الصناديق الدولية والدول المانحة في تمويل مشروعات لصـالح دول الحـوض، وتشمل هذه الآلية بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي ولكن تجـددت المناوشات حين طالب البرلمان الكيني الحكومة بإعادة التفاوض عـلى معاهـدة ١٩٢٩م، وذلك بعد انسحاب مارثا كـاروا وزيـرة الميـاه الكينيـة السـابقة مـن مؤتمر وزراء الري الأفارقة بأثيوبيا في ديسمبر ٢٠٠٣م.

وعاد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريحات لوزير الثروة المائية التنـزاني في ٢٠٠٤ م، قال فيها إن بلاده ترغب في التزود من مياه بحـيرة فيكتوريـا عـبر أنابيب تمتـد ١٧٠ كيلـو مـترًا لتصـل إلي القـرى في تنزانيـا دون إخطـار أحـد باعتباره حقا لبلاده.

لذلك، يري متخصصون أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الـدول لـن تمكنهـا من إقامة مشـروعات عـلى ضـفاف النهـر تحجـز الميـاه، خاصـة أنـه لا توجـد مساحات منبسطة تشكل أحواضا طبيعية للمياه المحتجزة، مما يهـددها بـالغرق إذا أنشأت هذه السدود.

بينما يحذر خبراء استراتيجيون من خطورة التـدخلات الخارجيـة بحـوض النيل، وخاصة من إسرائيل التي تسعى لإقرار مبدأ بيع المياه وترجـع مطامعهـا

في مياه النيل إلى ١٩٣٠م، عندما تقدم زعيم الحركة الصهيونية هيرتزل إلى الحكومة البريطانية بمشروع تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في إسرائيل وفي عام ١٩٧٤ م، صمم المهندس الإسرائيلي إليشع كيلي مشروعا لجلب المياه لإسرائيل، من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها وسحبها من أسفل قناة السويس. وقد تكرر طلب المشروع، خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، الأمر الذي رفضته مصر تطبيقا للاتفاقيات السابقة مع دول حوض النيل والتي تنص على عدم جواز إمداد أي دولة خارج حوض النيل بالمياه.

أسباب الخلافات الحالية بين دول حوض النيل:

تواجه دول المصب فى حوض نهر النيل (مصر والسودان) العربيتان الأفريقيتان فى هذه الفترة واحدة من أكبر المشاكل التى تهدد الأمن المائى لكل منهما وذلك بتفجر الأزمة التى أثارتها دول المنبع فى حوض نهر النيل بشأن إعادة النظر فى إتفاقية تقسيم مياه النيل التى تم التوصل إاليها بين هذه البلدان فى السابق(إتفاقية عام ١٩٢٩ و إتفاقية العام ١٩٥٩)والتى تحصل مصر بموجبها على ٥٥.٥ متر مكعب من مياه نهر النيل سنويا أى ما يعادل ٧٨٪ من حصة مياه النهر أما السودان بموجب هذه الإتفاقية فإنه يحصل على ١٨.٥ متر مكعب سنويا اى ما يعادل ١٣٪ من حصة مياه النهر حيث شهد إجتماع الإسكندرية الأخير لدول حوض نهر النيل فى شهر يوليو ٢٠٠٩ خلافا حادا بين دول المنبع ودول المصب حول توزيع حصص مياه نهر النيل وحق دول المنبع فى إقامة مشروعات على نهر النيل والتى من شأنها أن تؤثر على حصص

كل من مصر والسودان من المياه الشىء الذى أدى تفجر أزمة بين دول المنبع ودول المصب مصر والسودان الشىء الذى أرجأ التفاوض حول تعديل إتفاقية تقسيم مياه نهر النيل.

برز الخلاف بين دول المنبع والمصب فى إجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر النيل المنعقد فى الإسكندرية فى يوليو ٢٠٠٩ حيث تركز الخلاف بين دول المنبع والمصب حول الأتى:

١- تطالب دول المنبع (أثيوبيا أوغندا كينيا تنزانيا الكنغو الديمقراطية رواندا وبورندى) بفرض إتفاقية إطارية جديدة على مصر والسودان بحجة أن هذه الإتفاقيات القديمة عقدت فى فترة الإستعمار وأنها فى الوقت الراهن تحتاج الى تنفيذ مشاريع تنموية تقتضى إقامة مشروعات على نهر النيل.

٢- تطالب مصر والسودان بأن يبقى الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالى بين دول المنبع والمصب وتتمسكان بالآتى:

أ- الموافقة المسبقة على قيام أى مشروعات على حوض النيل.

ب- الحقوق التاريخية لدول المصب فى مياه نهر النيل.

جـ- الإجماع على القرارات المتخذة حول مياه نهر النيل.

نتيجة للإختلاف فى وجهات النظر بين دول المنبع ودول المصب والمتركزة فى النقاط الخلافية أعلاه نشبت أزمة بين دول المنبع والمصب أدت الى تأجيل تعديل الإتفاقية الإطارية لمبادرة دول حوض نهر النيل لمدة ستة أشهر لإفساح المجال لوزراء الموارد المائية لدول المنبع لمزيد من التشاور بينهم وبين دولهم.

الصراع على المياه في حوض نهر النيل

obeikandl.com

يُعد حوض نهر النيل مستودع مائي يُغطي ١.٣ مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ (١٠) دول، هي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي وأريتريا وثلاثة دول فقط وهي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل ٨٥٪ من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض.

ويُتوقع أن يزيد الطلب على المياه في تلك المنطقة خلال الـ ٤٠ سنة القادمة ونظرًا لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر حاليًا٧٩ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ١٢١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيصل عدد سكان السودان بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٧٣ مليون نسمة، وفي أثيوبيا يتوقع أن يزيد عدد السكان من ٨٣ مليون نسمة حاليًا إلى ١٨٣ مليون بحلول عام ٢٠٥٠ وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة ، إذ يقول ديفيد شين السفير الأسبق ببوركينا فاسو وأثيوبيا وأستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن في حوار مع فريق النسخة الفارسية من (تقرير واشنطن) أن مشاريع الري تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر.

وتعد إزالة الغابات وتآكل التربة أحد مصادر التهديد الأخرى ووفقاً لما جاء فى مونغاباي أحد المواقع الإلكترونية المؤثرة والمهتمة بالمناخ والبيئة، فقدت أثيوبيا ١٤٪ من غاباتها مابين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ والتي تُؤثر على

تساقط الأمطار، وتفاقم تآكل التربة، وهذا من شأنه أن يزيد الترسيب والحد من بقاء البنية الأساسية لتخزين المياه.

أهم الصراعات بين دول الحوض

- الخلافات المصرية السودانية
- الخلافات مع دول أعالي النيل .

أولا: الخلافات المصرية السودانية:

في عام ١٩٢٩م توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق أخذ شكل مذكرات تبادلية بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني، وتُعد بريطانيا في هذه الاتفاقية نائبة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، ولقد نصت الاتفاقية بوضوح على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر، كما ينص أيضاً على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب .

ومن الواضح أن الاتفاقية كانت اتفاقية سياسية قصد بها استخدام مياه النيل من جانب بريطانيا للانتقام من السودان بسبب مقتل لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام .

لذلك كان من الطبيعي أن تُواجَه هذه الاتفاقية بانتقادات عديدة من الجانب السوداني، تصاعدت حدتها بعد نيله استقلاله عام ١٩٥٥م، فقد اعتبرها السودان جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وفي غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد لا بين طرفين، فضلاً عن أنها تعطي

مصر حق النقض الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبذلك امتنع السودان عن الموافقة على قيام مصر ـ ببناء السد العالي في بادئ الأمر مما أدى بالفعل إلى تأخير بنائه بعض الوقت .

وفي عام ١٩٥٨م زادت الأزمة بين البلدين حيث أعلنت السودان من جانب واحد عن نيتها في بناء سد الروصيرص لأعمال التوسع في مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع ومع مجيء الفريق عبود بانقلابه في السودان تحسنت العلاقات بين البلدين، وأدى هذا إلى التوصل إلى اتفاق عام ١٩٥٩م، ألغى حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تقام على النيل، وتم الاتفاق على بناء خزان الروصيرص في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتم الاتفاق على توزيع حصص المياه: ٤٨ مليار م٣، لمصر، و٤ مليار م٣، للسودان. فضلاً عن ريع السد العالي بمعدل ٥، ١٤مليار م٣، للسودان، و ٥، ٧ مليار م٣، لمصر .

الخلافات مع دول أعالي النيل:

منذ فترة طويلة وهناك تفكير لدي دول منابع النيل وبخاصة أثيوبيا فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقاً لاحتياجاتها التنموية باعتبار ان مياه النهر تنبع من أراضيها رغم أنها لا تحتاج اليها لهطول الامطار بكميات غزيرة تكفي للزراعة ، وترى أن على دول المصب مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدام دول المنابع .

من هذا المنطلق فقد تقدمت أثيوبيا رسمياً بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام ١٩٨١م حيث أعلنت رغبتها في استصلاح ٢٢٧

ألف فدان في حوض النيل الأزرق وأكدت أنه نظراً لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة.

وقد قامت بالفعل مع بداية عام ١٩٨٤م بتنفيذ مشروع سد فيشا، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٥، ٠ مليار م٣، كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى وتلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار م٣ سنويا.

وتتلخص حجج دول أعالي النيل وعلى رأسها أثيوبيا في إقامة هذه المشروعات في الآتي:

١- تترسخ عند حكام الحبشة منذ القدم فكرة مؤداها القدرة على تحويل مياه النيل عن مصر رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة هذه الرؤية الأثيوبية فضلاً عن اختلاف وجهات النظر في كل من أثيوبيا ومصر والسودان، دفعت العلاقات في فترة أواخر السبعينات إلى التوتر فقد أعلن السادات في ١٦/ ١٢/ ١٩٧٩م في حديثه لمجلة أكتوبر عن نيته في توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس إسرائيل مما أثار أثيوبيا فتقدمت بمذكرة الى منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٨٠م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين استراتيجيته وفي مؤتمر مركز الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن عن مياه النيل ٢ – ٣ مايو ١٩٩٠م أوضح خبير

المياه الأثيوبي د. زيودي أباتي مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في المؤتمر: أن مصر والسودان قد اقتسمتا مياه النيل دون التشاور مع دول أعالي النيل أو مجرد إخطارها، وبالرغم من تعرض أثيوبيا لموجات من الجفاف فهي لا تستغل سوى ٦، ٠ مليار م٣، من مياه النيل بينما بقية دول أعالي النيل لا تستخدم سوى ٥، ٠ مليار م٣، وهذه الدول في حاجة إلى مزيد من المياه للأمن الغذائي وري الأرض .

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها .

أما الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعالي النيل المعلنة مبالغ فيها، وأنها لا تقوم على أساس سليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة، فليس من المعقول أن تكون كمية المياه التي تطالب بها لعام ٢٠٠٠م عشرة أضعاف الكميات التي تستخدمها عام ١٩٨٠م؟

والرؤية المصرية تعتمد تقليدياً على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد، وقد استمر الموقف السلبي طوال فترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر .

كما أنها تعتمد على اتفاقيات وقعت مع ملك الحبشة في الماضي وهي :

١-البروتوكول الأنجلو إيطالي في ١٥ أبريل عام ١٨٩١م .

٢- المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وأثيوبيا في ١٥ مايو ١٩٠٢م .

وتبنى النظرية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته أثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال .

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها.

دول حوض نهر النيل وصراع مرتقب

اتهم خبراء مصريون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بإشعال الخلافات بين دول حوض نهر النيل للتأثير على دولتى المصب مصر والسودان، مشيرين إلى أن مصر من المستحيل ، أن تتنازل عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل ومحذرين من أن دول حوض النيل قد تدخل مستقبلاً فى حرب صراعًا على المياه .

وقال الدكتور عبد المنعم المشاط مدير مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة، أن هناك أيادي خارجية تدفع بعض دول حوض نهر النيل لتعديل

اتفاقية ١٩٢٩ ، التى تحكم العلاقات بين دول الحوض وتنظم حصة كل دولة من المياه، بغية الضغط على دولتى المصب وهما مصر والسودان .

وأضاف المشاط فى تصريحات لوكالة انباء (شينخوا) - إن هذه الأيادى تتمثل فى دولتين الأولى هى إسرائيل التى تملك مشروعات قديمة للتأثير على مياه نهر النيل الواردة إلى مصر- لاسيما من أثيوبيا ، والثانية هى الولايات المتحدة الأمريكية التى لها تأثير فى جنوب السودان .

ولفت إلى أن الخلافات بين دول حوض نهر النيل ، قد تكون طبيعية، إذا لم تكن هناك اتفاقية تحكم العلاقات بينهم ، لكن هناك بالفعل اتفاقية وقعت عام ١٩٢٩، وبالتالى لا يجوز لأى دولة من دول المنبع أن تغير كمية أو طبيعة أو جودة المياه الواردة إلى دول المصب .

وتابع قائلا، إن تعديل أو تغيير اتفاقية ١٩٢٩ ، يجب أن يتم بإجماع دول الحوض، وليس بأغلبيتها لكن بعض دول المنبع تحاول أن تجرى تغييرا على الاتفاقية بموافقة أغلبية الدول.

وردًا على سؤال، حول ما إذا كانت الخلافات بين دول المنبع والمصب قد تؤدى إلى إشعال حرب مياه لاسيما فى ظل الفجوة الواسعة بين مطالب الجانبين قال المشاط أن مياه النيل ، تمثل أمنًا قوميًا لمصر، وسبق أن هدد الرئيس المصري الراحل أنور السادات باستخدام القوة العسكرية فى حالة إقدام دول حوض النيل على تعديل الاتفاقية بما يؤثر سلبًا على حصة مصر من المياه .

ومضى يقول انه لا أتصور أن الأمور قد تصل إلى الحرب فى الوقت الراهن، لأنه لا يوجد حرمان كبير من المياه ولا توجد مشروعات ضخمة لدى دول المنبع ، يمكن أن تحد من سريان المياه إلى مصر ، لكن ربما تحدث حرب مستقبلا.

ودعا المشاط إلى التفاوض بين دول النيل بنوايا حسنة ، وبنوع من التفاهم معرباً عن اعتقاده بأن حل الخلافات بين هذه الدول يحتاج الى عقد مؤتمر قمة على مستوى الرؤساء وليس وزراء الري .

من جانبها ، حذرت الدكتورة إجلال رأفت مدير برنامج الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة – من أن الخلافات بين دول حوض نهر النيل ، قد تقود مستقبلا إلى نشوب حرب مياه ، ما لم تتوصل هذه الدول إلى اتفاق على كيفية المشاركة فى مياه النيل .

وأعربت عن اعتقادها بان مصر من المستحيل ، ان تتنازل عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل ، لاسيما أنها تقع تحت خط الفقر المائي ،مشيرة إلى أن القانون الدولي يقف فى صالح مصر، خاصة فى ظل وجود اتفاقية تحكم توزيع حصص مياه النيل ودعت إلى ضرورة أن تركز دول حوض النيل ،على كيفية استغلال المياه المهدرة والتى تمثل النسبة الأكبر من مياه النيل بدلا من الخلاف حول النسبة الأقل من المياه.

يذكر أن دول المنبع ترغب فى تغيير الاتفاقية الحالية الموقعة منذ عام ١٩٢٩ ، بين مصر وبريطانيا ، الدولة التى كانت تستعمر دول المنبع ،بحيث يتم تغيير حصص الدول من مياه نهر النيل ، وإقامة مشروعات على مجرى النهر دون موافقة دولتى المصب .

وترفض مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية الجديدة ، إذ تصر القاهرة بشدة على تضمين الاتفاقية بندًا ينص صراحة على عدم المساس بحصتها من المياه ، والتى تقدر سنويًا بحوالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب .

كما تشترط القاهرة اخطارها المسبق بالمعلومات عن أى مشروع ترغب دول المنبع فى اقامته على المجرى الملاحي للنيل ، حسبما تنص اتفاقية ١٩٢٩ ، الساري تطبيقها حتى الآن ، وأن يتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو الأغلبية المشروطة بموافقة دولتى المصب.

وبحسب تقرير أصدره مؤخرًا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري فان مصر أصبحت تحت خط الفقر المائى ، حيث يقل نصيب الفرد فيها من المياه عن ألف متر مكعب سنويًا ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٥٨٢ مترًا مكعبًا سنويًا عام ٢٠٢٥ .

وأضاف التقرير أن اجمالي الموارد المائية المتجددة فى مصر بلغ عام ٢٠٠٦ حوالى ٦٤ مليار متر مكعب من المياه مقابل احتياجات وصلت ٦ . ٦٨ مليار متر مكعب ،متوقعًا أن تصل إجمالي الموارد المائية المتاحة إلى حوالى ٧١.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ ، مقابل احتياجات ستصل إلى ٨٦.٢ مليار متر مكعب.

ندرة المياه.... هل تقود العالم نحو الحروب..؟!

يحاول المتخصصون والمعنيون بقضايا المياه لفت انتباه العالم وحكوماته إلى أن الأرض بكاملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أى في عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يُسمّى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر.

وربما ذلك هو ما دفع مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس-ووترهاوس-كوبرز) للتأكيد بأن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى نهر حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه جعلته بأن يكون ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه.. ومن المفارقات الغريبة -كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين- أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه.

العرب والمياه

أحيانًا حين نتكلم عن ندرة المياه أو حروب المياه، نتحدث عن تلك الأمور وكأنها أمر بعيد عنا، مع أن كثيراً من المؤشرات تؤكد أن الدول العربية مقدمة على خطر الشح المائي، فـ ٩٠٪ من المنطقة العربية من المناطق الجافة، ومع أن الوطن العربي يمتلك (٢٧) ألف كم من السواحل البحرية إلاّ أن ثماني دول غير عربية تتحكم في ٨٥٪ من الموارد المائية العربية.

كما أن هناك تراجعًا ملحوظًا في حصة الفرد العربي من المياه؛ إذ كان متوسط نصيبه يصل إلى (٣٨٠٠) م٣ سنوياً في عام ١٩٥٠ فانخفض إلى (١٠٢٧) م٣ في عام ١٩٩٦، والآن أصبح أقل من (١٠٠٠ (م٣، بينما يقترب

مثيله الإفريقي من (٥٥٠٠) م٣ سنوياً، والآسيوي من (٣٥٠٠) م٣ سنوياً، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إلى (٤٦٤) م٣ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥.

ويفتقر الوطن العربي بشكل عام إلى الموارد المائية الغزيرة باستثناء بعض الأنهار كالنيل ودجلة والفرات، وأدّى وقوع جزء منه في المنطقة الجافة أو شبه الجافة من العالم إلى ندرة الموارد المائية لديه؛ مما دفع بعدد من دوله، ومنها دول الخليج إلى الاعتماد الكبير على الموارد غير التقليدية وأهمها تحلية المياه المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

ويندر أن توجد دولة عربية بمنأى عن ذلك، حتى مصر- التي يحسدها الكثيرون على نهر النيل بحاجة إلى أكثر من٧٣ مليار متر مكعب من المياه لمشاريعها الزراعية التي تغطي ٤٪ فقط من مساحة البلاد، ويقدر خبراء آخرون العجز في المياه الذي تعاني منه مصر- بنحو (٢٤) مليار متر مكعب سنوياً وفي الوقت الذي يغطي فيه نهر النيل ٩٥٪ من احتياجات مصر- المائية، فإن هذا المورد أصبحت تهدده العديد من المخاطر، وعندما كان بطرس بطرس غالى وزيراً للخارجية المصرية حذر عام ١٩٨٨ من أن النزاع المقبل في منطقتنا لن يدور حول السياسة بل حول مياه النيل، وفي الوقت الحالي، هناك قلق مصري متزايد من مطالب بعض دول حوض النيل بمراجعة اتفاقيات تقاسم مياه النيل، وعندما أعلنت كينيا عام ٢٠٠٣ عن نيتها الانسحاب من معاهدة حوض النيل، بالتزامن مع تمرير البرلمان الكيني بيانًا يطلب من الحكومة إعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل، وبالتزامن أيضًا مع انسحاب وزيرة المياه الكينية (مارثا كاروا) من مؤتمر وزراء الري الأفارقة في أثيوبيا بشكل مفاجئ

عائدة إلى بلادها (مع أنه كان من المقرر أن تصادق مع زملائها في دول حوض النيل على الوضع الراهن للمعاهدة.

عندما حدث ذلك، تخلت الدبلوماسية المصرية عن هدوئها المعهود، ووصفت هذا الأمر بأنه عمل خطير جدًا يرقى إلى إعلان حرب، ووجهت مصر تحذيرًا قوياً إلى كينيا، مؤكدة مرة أخرى أن انسحاب نيروبي المزمع من معاهدة حوض النيل يُعدّ «خرقًا للقانون الدولي وإعلان حرب»، كما أعلن وقتها وزير الري والموارد المائية المصري محمود أبو زيد في تصريح عنيف لا يخلو من التهديد «أنه لا يستطيع أحد منع مصر من أي إجراء تريد اتخاذه للدفاع عن نفسها».

وتتزايد الأمور سوءًا في منطقة حوض النيل، في ظل ما هو معروف عن أن إسرائيل باتت تتغلغل في منطقة حوض النيل بهدف الضغط على صانع القرار المصري في ظل حساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية .

وقد أصبح واضحًا من وقت ظهور وإثارة الخلافات، أن قضية مياه نهر النيل باتت ورقة سياسية تريد بعض القوى الإقليمية والدولية استخدامها للضغط ليس فقط على مصر، ولكن أيضًا على السودان لتقديم تنازلات في قضايا سياسية.

وفي منطقتنا العربية، أيضًا يجب ألاّ ننسى الخلاف الإسرائيلي اللبناني حول نهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان ويصب في نهر الأردن؛ إذ تتهم تل أبيب بيروت بتحويل مجراه.

وقد احتلت إسرائيل بالفعل طوال (٢٢) عامًا شريطًا حدوديًا في جنوب لبنان كان يضم نهر الحاصباني ورافده الوزاني، مع العلم أن ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تقريباً تأتي من الأراضي المحتلة، بينما قرابة النصف من

المنشآت المائية الإسرائيلية والتى تقع في مناطق لم تكن ضمن حدود الكيان العبري ١٩٦٧.

موقف جنوب السودان من مياه النيل

وضع تقرير حديث للأمم المتحدة ٤ سيناريوهات تتعلق بموقف جنوب السودان بعد الاستفتاء على انفصاله عن الشمال، من اتفاقية سنة ١٩٥٩ بشأن الحصص المائية لمصر والسودان، على اعتبار أنها أهم الاتفاقيات المنظمة لإدارة المياه فى حوض نهر النيل.

التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بعنوان حوض النيل والاستفتاء على انفصال جنوب السودان ركز على الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فى إدارة الموارد المائية لنهر النيل.

ووفقا للسيناريو الأول الوارد بالتقرير وهو إعلان نتيجة الاستفتاء لصالح الوحدة، ستكون السودان دولة واحدة، ولكن من المتوقع أن يتوسع جنوب السودان فى الحكم الذاتى، وأن يناضل من أجل الاستحواذ على مزيد من مشروعات البنية التحتية وإمدادات البترول والطاقة والأصول المائية.

ويقول التقرير إنه من المتوقع أن يتفاوض الشمال والجنوب فى هذه الحالة على تقسيم داخلى للحصة المخصصة للسودان من مياه النيل بموجب اتفاقية ١٩٥٩، لكنه أكد استحالة حدوث هذا السيناريو فى الوقت الذى تؤكد فيه المؤشرات الحالية لنتائج الاستفتاء حدوث الانفصال.

وطبقا للسيناريو الثانى وهو استقلال الجنوب مع التزامه باتفاقية ١٩٥٩، وبهذه الحالة تصبح دولة الجنوب الدولة الحادية عشرة فى حوض النيل.

ووفقا لهذا السيناريو ستكون إحدى القضايا المهمة لهذه الدولة الوليدة هى موقفها من اتفاقية ١٩٥٩، وفى حالة اتخاذ الجنوب مواقف منحازة للحقوق التى تنص عليها اتفاقية الحصص المائية ستكون مواقفها متسقة مع دول المصب، وفى حالة موافقة شمال السودان ومصر على هذا الاتفاق سيكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض على الحصص المائية بين الدول الثلاث، ومن المؤكد ألا توافق مصر على تقليل حصتها؛ لذلك سيكون على شمال السودان وجنوبه إعادة التفاوض على حصة السودان والبالغة ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويا.

وأكد أن المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٥٩ تشترط وجود مواقف موحدة بين مصر والسودان فى أى مفاوضات تتعلق بالمياه مع باقى دول الحوض، وهو ما سينطبق على جنوب السودان فى حالة قبولها للاتفاقية، ولكن هذا سيمنع دولة الجنوب من الدخول فى مشاريع مع دول المنبع أو الانضمام إلى مجموعة دول شرق أفريقيا.

وأكد التقرير تضاؤل نسب احتمال حدوث هذا السيناريو لأن اتفاقية ١٩٥٩ تنص على بناء مشروعات لحفظ مياه النيل فى جنوب السودان مثل مشروع قناه جونجلى والذى لم يحظ بقبول الجنوبيين، وهو ما يؤكد ضعف احتمال حدوث هذا السيناريو.

والسيناريو الثالث هو الاستقلال دون الموافقة على اتفاقية ١٩٥٩، وهو يفترض اتباع جنوب السودان لمذهب نيريرى للقانون الدولى والذى ينص على مراجعة القوة الإلزامية للمعاهدات السابقة بشأن المياه، وفيما يختص بالمعاهدات التى يعود تاريخها إلى ما قبل ١٩٥٩ قد تدعى جنوب السودان أن هذه الاتفاقيات وقعت تحت الحكم الاستعمارى، وحتى الاتفاقيات الموقعة

بعد هذا التاريخ من المقرر أن ترفضها؛ لأن الجنوب كان منشغلا وقتها فى الدفاع عن الاستقلال والحكم الذاتى.

ويؤكد التقرير أنه فى حالة عدم قبول الجنوب للقوة الإلزامية لمعاهدة ١٩٥٩، ستنضم دولة الجنوب إلى جيرانها من دول المنابع الأفريقية، وقد تقرر التوقيع على الاتفاقية الإطارية عنتيبى وهى الخطوة التى ستعادى بها شمال السودان ومصر، خصوصا إذا أصبحت جنوب السودان الدولة السادسة التى تقر الاتفاقية الإطارية.

والسيناريو الرابع وهو الاستقلال والانتظار والترقب، سيكون الأرجح للتطبيق على المدى القصير بعد إعلان الانفصال حيث إن قضايا النيل ليست من ضمن أهم القضايا المطروحة بين الشمال والجنوب حيث إن حكومة الجنوب لن تكون مضطرة لاتخاذ موقف عام فورى من قضايا حوض النيل.

وأكد التقرير أن هذا السيناريو سيعطى المزيد من الوقت للجنوب ليعرف الفوائد والقيود والمخاطر لكل الخيارات المتاحة والبقاء صامتا وعدم الانحياز لأى من المواقف، وهذا سيعطى مهلة لجنوب السودان باعتبارها دولة ممر جديدة لتختار الانحياز لدول المنابع أو المصب.

وتناول التقرير مستقبل الاتفاقية الإطارية قائلا إن المدى الزمنى لغلق باب التوقيع على اتفاقية عنتيبى سيكون فى ١٣ مايو ٢٠١١، معتبرا أن توقيع دولة سادسة عليها سيدخلها فى حيز التنفيذ والاعتراف الدولى بعد ٦٠ يوما من توقيع الدولة السادسة، وهو ما يضفى الشرعية للجنة العليا لحوض النيل بدلا من مبادرة حوض النيل.

وأكد التقرير أن تصديق جنوب السودان على الاتفاقية الإطارية الجديدة سيوجب إعلان سيادة دولة الجنوب وهو ما سيتم بعد جميع المراحل الانتقالية التى تعقب نتيجة الاستفتاء، لكن طبقا للمادة ٤٠ من الاتفاقية الإطارية فإنه يحق لكل دولة تمتلك إقليما يقع على نهر النيل، التصديق والانضمام للمعاهدة. وأوضح التقرير أن تفعيل دور جنوب السودان فى قضايا حوض النيل والتصديق على الاتفاقية الإطارية، ودخول مبادرة حوض النيل غير مشروط قانونيا بموافقة الدول العشرة الأعضاء على قبول الدولة الجديدة.

وحول الآثار القانونية لإدارة المياه فى حوض النيل بعد انفصال جنوب السودان، أكد التقرير على ضرورة أن يتخذ شمال السودان قرارات بشأن آلية الاستمرار فى المعاهدات الدولية الملزمة لكامل الإقليم السودانى، ومراجعة جميع المعاهدات الدولية الخاصة بالمياه التى وقعتها الخرطوم ومدى التزام الدولة الجنوبية الوليدة بها.

وحذر التقرير من أن الاتفاقية الإطارية ستخلف فراغا قانونيا يتعلق بالالتزامات الخاصة بمبادرة حوض النيل، وهو ما يقترح إعادة تقسيم حقوق والتزامات مبادرة حوض النيل من خلال مفاوضات جديدة بين الدول الأعضاء فى المبادرة واللجنة الجديدة.

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر دولية عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر.

ونقلت صحيفة السياسة عن المصادر التي وصفتها بـ شديدة الخصوصية أن النظام الإيراني انتهى خلال شهر مارس الماضي من إعداد تقرير مفصل

حول الخلاف الذي بدأ ينشب بين مصر ودول حوض النيل بشأن تقاسم مياه النهر وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الإفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

وأوضح التقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في العام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من العام ١٩٥٩ المعروفين باسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا (التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية) وبين مصر وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو ويعطيان لمصر الحق باستغلال ٦٥ ٪ من مياه نهر النيل كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه وأضافت المصادر أنه وقبل انتهاء مناقشة التقرير اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة إفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية للضغط على دول حوض النيل التسعة لفتح اتفاق العام ١٩٢٩ وللمطالبة بتعديله بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن كما أن الحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع تقرير إيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات أي في عام ٢٠١٧ أزمة مياه حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب.

وأضافت المصادر أن إيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسئولين السودانيين الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله تنفيذ مآربها هناك.

ولفتت إلى أن إيران تحاول وبشتى الطرق إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر بمياه النيل وتدعي بأحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه.

إسرائيل:

وعلى صعيدٍ آخر، أفادت المصادر الإيرانية بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل.

وكشف خبراء مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، في وقتٍ سابق، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل -الاختراق في الدول الإفريقية عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين.

وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات «إسرائيلية» بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول.

ومن جانبه، أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض

المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران.

تنزانيا:

كما كشفت المصادر أن زيارة نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي إلى تنزانيا في مايو الماضي جاءت في هذا الإطار حيث وقع المسؤول الإيراني أربع اتفاقيات مع تنزانيا في مجالي التجارة والزراعة ووعد المسؤولين هناك بالمزيد من الدعم المالي والقضائي لفتح اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤.

وكان خبراء إيرانيون قد ذكروا المسؤولين الإيرانيين عشية زيارة داوودي إلى تنزانيا بأن الرئيس التنزاني يوليوس نيريري كان قد أعلن في عام ١٩٦٤ أن اتفاق ١٩٢٩ لاغ على غرار جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل حصول تنزانيا على استقلالها في العام ١٩٦١ غير أنه حينذاك لم يتخذ خطوات عملية على الأرض تدعم إعلانه.

أوغندا:

ومن جهةٍ أخرى بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك الفكرة التي طرحتها الأخيرة في العام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي واقترحوا على المسئولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي

تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩ وسبق وأن أكد خبراء على أن التحركات الإيرانية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر.

وقال اللواء أحمد فخر رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن إفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية.

وأضاف أن هذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة إفريقيا، وخاصةً ما يحدث في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل.

وأكد اللواء أحمد فخر على أن مثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشرا للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة وعلى صعيدٍ آخر، قال الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية أن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، لافتًا إلى أن تلك الأنشطة لم تعد خافية.

وأوضح الدكتور سليمان أن الحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا وتابع بالإضافة إلى التعاون العسكرى بين طهران والخرطوم وإقامة علاقات مع بعض الأطراف المتحاربة في الصومال، ثم أخيرًا دعم الحوثيين في منطقة صعدة وشمال اليمن.

قال الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي حيث ذكر أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت الفكرة تبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!

ورقة المياه ..ورقة نزاع سياسي

وقد سبق ن استخدمت ورقة المياه من جانب أثيوبيا أو الدول الكبرى للضغط على مصر والسودان لتليين مواقفهما السياسية إزاء مشكلة ما. فعلى سبيل المثال وفي الماضي البعيد كثيراً ما كان الأحباش يلوّحون به من إبادة مسلمي الحبشة وتحويل مجرى النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً، وقد كان حكام الحبشة يسوّغون مواقفهم تلك بأنها نوع من الانتقام إزاء ما يزعمونه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية كذلك لعبت القوى الكبرى من قديم الزمن دورها في هذا المضمار، ولم يتردد البرتغاليون في الاتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق الذي هو الرافد الرئيسي لنهر النيل حتى البحر الأحمر؛ وذلك لحرمان مصر من المياه وجعلها من الواحات المفقودة وفي العصر الحديث تدخلت شركات أمريكية وصهيونية لعرض مشاريع إقامة سدود علي نهر النيل لصالح أثيوبيا مما قد يؤثر علي المياه الواصلة الي مصر والسودان .

يتوقع عديد من الخبراء والمتخصصين أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فعلى الرغم من الحقيقية الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي

مساحة الكرة الأرضية (٧١٪) إلا أن ٩٧.٥٪ منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءًا ضئيلاً من مصادر مياه كوكب الأرض والذي يُقدر بـ ١٪ من إجمالي المياه المتوفرة صالح للاستخدام البشري ومع تزايد عدد السكان عالميًا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الأجندة الدولية.

حوض النيل .. هل يكون حافزا للحروب القادمة ؟!

يبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي ٩٠٠ مليار م٣ سنوياً يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار م٣، بينما إيراد النيل طبقاً لآخر التقديرات لا يتجاوز ٨٤ مليار م٣، يأتي ٧٢ مليار م٣، أي ٨٧٪ من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا، بينما يأتي ١٣٪ من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي ١٢ مليار م٣ .

ويبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من مائتي مليون نسمة، وتبلغ احتياجاتهم المثلى نحو ١٧٠ مليار م٣، سنوياً من المياه، ويمكن المزج بين مياه النهر والآبار والأمطار لتحقيق اكتفاء ذاتي من المياه دون أي مشاكل .

وبموجب هذه الارقام يعد نهر النيل مطمعا للعديد من القوي الدولية والاستعمارية التي تريد أن تضع قدما بالقرب منه للضغوط علي دوله مستقبلا في حالة احتياجها للمياه ، أو في حالة طلبها المياه مباشرة علي غرار ما تفعله

الدولة الصهيونية التي لم تكتفي بسرقة مياه لبنان وسوريا ولكنها تتطلع الي مياه النيل والمشكلة أن دول حوض النيل نفسها تشكو من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه فب هذا النهر خصوصا دول المصب مصر والسودان اللتان تعتمدان علي مياه النيل تماما فمصر هي الدولة الأكبر والأكثر اعتماداً على مياه النيل، والأمطار بها شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ومن هنا فإن مياه النيل تمثل حوالي ٩٧٪ من موارد مصر المائية، وتبلغ حصة مصر ٥٥،٥ مليار م٣، وعدد سكانها ٦٠ مليون نسمة، طبقاً لتقديرات ١٩٩٦م، والأرض المزروعة ٣، ٦ مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السكان مما يضطر المصريين لإعادة استخدام المياه لمرة ثانية بالرغم من انخفاض نوعيتها وتأثيرها المستمر على خصوبة الأرض الزراعية وعلى معدلات الإنتاج ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو ٧٧ مليار م٣، بعجز ٢٢ مليار م٣ .

أما السودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة من ١.١ إلى ١.٣ مليون هكتار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة ما بين ١٢ إلى ١٧ مليون هكتار . وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلى استصلاح ما يقرب من ٢.٤ مليون هكتار جديدة من الأرض الزراعية وهي تتطلب ١٥ مليار م٣ إضافية من المياه. ولكن وسط وجنوب السودان لا يُحتاج كثيراً إلى المياه من نهر النيل؛ فمعدل مياه الأمطار يصل إلى ١٥٠٠ ملم على الأغلب في العام. والجدير بالذكر أن السودان حالياً يستغل فقط ١٣.٥ مليار م٣، من حصته في مياه النيل البالغة ١٨.٥ مليار م٣ .

وهناك صراع بين السودان والمتمردين الجنوبيين الذين يرغبون في السيطرة علي قسم هام من مياه النيل لمصالح خاصة رغم أن جنوب السودان لا يحتاج لمياه بل يعاني منها بسبب انهمار الأمطار طوال شهور الصيف .

أيضا من دول النيل أثيوبيا التي توصف بأنها نافورة أفريقيا حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان وتصب هذه الأنهار ١٠٠ مليار م٣، من الماء إلى جيران أثيوبيا والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار وتتميز أنهار أثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق؛ فالنيل الأزرق ينحدر ١٧٨٦ متراً عن مجراه الذي يبلغ ٩٠٠ كم، وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من أثيوبيا بلداً ضعيفاً جغرافياً في التحكم في جريان النهر .